المحور الرابع: آليات مكافحة الفساد في الجزائر وتحدياتها

ثانيا: تحديات مكافحة الفساد في الجزائر

رغم تبني الجزائر للعديد من الآليات والاستراتيجيات لمواجهة ظاهرة الفساد، غير أن هناك عدة عراقيل وقفت أمام هذا المسار ، بدليل الانتشار الرهيب لقضايا وجرائم الفساد، وهذا ما يدعو للتساؤل هل المشكل يرجع لمدى فعالية هذه الآليات في حد ذاتها ، أم أنه هناك تحديات مرتبطة بطبيعة البيئة التي تطبق فيها هذه الآليات والتي أعاقت عملية مكافحة الفساد. ولعل أبرز هذه التحديات ما يلي:

1- غياب الرغبة والإرادة الحقيقية في التغيير لدى جميع أطياف المجتمع، بداية بالفرد البسيط الذي يسعى إلى إتمام معاملاته وتحقيق مصالحه الشخصية بشتى الطرق بما في ذلك غير المشروعة منها، وصولا إلى القادة السياسيين، وباعتبارهم يتمركزون في أعلى هرم السلطة فإنهم يمارسون أخطر أنواع الفساد.

2- يلاحظ كذلك أن إصدار القوانين الداخلية لمكافحة الفساد في الجزائر جاء كاستجابة للضغوطات الخارجية المتزامنة مع مصادقة الجزائر على الاتفاقيات الدولية والإفريقية والعربية في مجال مكافحة الفساد، ومن جهة أخرى فإن هذه القوانين لا تراعي خصوصية البيئة الجزائرية باعتبارها مجرد ترجمة حرفية لبعض النصوص القانونية الأخرى، أو لبعض الاتفاقيات السابقة الذكر.

3- ضعف أداء المنظومة المؤسسية المستحدثة (هيئات مكافحة الفساد) بسبب محدودية الصلاحيات الممنوحة لها، حتى وإن كانت الصلاحيات المخولة لها واسعة، غير أنها مقيدة على أرض الواقع، علاوة على عدم تمتع هذه الهيئات بالاستقلالية المالية وهذا الأمر يحد من قيامها بالوظائف والمهام المنوطة بها.

4- ضعف أداء كل من المجتمع المدني والأحزاب السياسية انعكس بالسلب على دورها في مكافحة الفساد، بالإضافة إلى تقزيم دورها من طرف السلطة بعدم إشراكها الحقيقي والفعال في عملية اتخاذ القرار وتضييق صلاحياتها من الناحية القانونية.

5- غياب الحرية الإعلامية الحقيقية وهذا ما أنتج وسائل إعلام تفتقد للنزاهة والصدق والأمانة في أداء رسالتها الإعلامية، من خلال نشر الوقائع المعبرة عن الحقيقة وإيصال المعلومات الصادقة بكل ما يتعلق بقضايا الفساد المنتشرة، ومحاولة كشف المتورطين فيها ومتابعة قضاياهم إعلاميا.

6- عدم استقلالية الجهاز القضائي في الجزائر ، وبالتالي عدم قيامه بوظيفته بنزاهة وحرية بعيدا عن هيمنة السلطة التنفيذية التي تحد من وظيفته وتشكك في نزاهته.